جربنا اليمين ستين عاما.. ولم يقدم اجابات عن الاسلام والتكنولوجيا والديمغرافيا

حرب لبنان الاخيرة اثبتت فشل نهج الاحتلال والتمترس خلف القوة.. ولا بد من التفاوض

■ اليمين انتصر. النتيجة الواضحة لهذه الحرب هي أن اليسار قد تلقى ضربة قاضية اخرى، ومعسكر اليمين قد تعزز. الاعتقاد السائد الآن لم يعد أنه ليس هناك شريك في الطرف الآخر، بل انه لا يوجد ما يمكن التحدث حوله: انسحبنا من غزة فجاءتنا صواريخ حماس، وانسحبنا من لبنان فحصلنا على كاتيوشا حزب الله. الاستنتاج من ذلك: نهاية عهد الانسحابات. قبل أن يقوم نتنياهو وليبرمان بترجمة ذلك الى انتصار انتخابي ساحق، يتوجب علينا أن نسأل أنفسنا: الى أين يقودوننا، والى أين نسير نحن؟

اليمين الآن ملزم باعطاء إجابات. كل قضايا اليسار والمنضمين الجدد والمبلبلين لليمين ملزمون بالتوقف وسؤال أنفسهم: ما الذي يقترحه بالضبط هذا اليمين المغري. في الوقت الذي يفكرون فيه في سورية مثلا للمدى الأبعد، ويبني بشار الأسد رؤيته للأجيال القادمة على أنها إخضاع اسرائيل، يتصف النقاش الاجتماعي في اسرائيل بالتملص التام من أي تفكير للمدى الأبعد. هم يفكرون في الغد في أبعد الاحوال، والسبب هو أن اليمين الاسرائيلي لا يملك الحلول.

هناك بديلان حقيقيان محتملان على المدى البعيد: الترانسفير أو انهاء الاحتلال. اليمين المتعقل ما زال رافضا لفكرة الترانسفير، وانهاء الاحتلال ليس نهجه. لهذا السبب ليس لدى اليمين إلا اقتراح الحرب القادمة. من هنا يتبين لنا أن مطلب صياغة حلول بعيدة المدى هو مهمة عاجلة وملحة.

لم يعد هناك احتمال لنجاح خيار الانطواء، واولمرت نفسه يعترف بذلك، أما اعادة الاراضي عبر الاتفاق فمسألة غير مقبولة على اليمين. ضم المناطق ليس احتمالا واردا، لأن اليمين ايضا يدرك أن ذلك يعني دولة ثنائية القومية، وهذه مسألة لا يرغب فيها. ما الذي تبقى؟ الانتظار. انتظار ماذا بالضبط؟ أن يصبح الفلسطينيون أكثرية بين النهر والبحر؟ أن تتزود الدول العربية بالوسائل القتالية الحديثة بما في ذلك السلاح النووي؟ وماذا سنفعل حينئذ؟. الاعتقاد بأن الفلسطينيين سيخضعون وأن العرب سيتنازلون هو اعتقاد خاطىء لا فرصة له للنجاح. السنوات الأخيرة قد علمتنا، وعبر الطريق الصعب، أن الاتجاه معاكس تماما. إصرار الفلسطينيين على الانعتاق من نير الاحتلال هو اليوم أكثر بكثير مما كان عليه قبل عشرين سنة، وسورية لم تتنازل عن الجولان، والدول العربية لا تنوي الوقوف جانبا الى الأبد. الاسلام المتطرف آخذ في تعزيز مواقعه، وليس لدى الاجماع الوطني الاسرائيلي ايضا رد على ذلك باستثناء مواصلة التسلح التي لا تعدو كونها خدعة سحرية كما تبين في هذه الحرب.

الوقت النابض يزيد من المخاطر التي تواجهها اسرائيل، والتي تتقدم في دروب اليمين نحو الهاوية. وفي الواقع يتبين لنا أن اسرائيل لم تسر أبدا في درب آخر. هي لم تحاول وضع نهاية حقيقية للاحتلال، واتفاقات اوسلو لم تُطبق كما يجب بالمرة، وهي لم تكن كافية أصلا لانهاء الاحتلال. اهود باراك اقترح ما اقترحه، إلا أنه لم يُطبق شيئا أبدا، الانسحاب أحادي الجانب من غزة مع مواصلة فرض الحصار عليها لم يؤديا الى انهاء الاحتلال. طريق اليسار لم يُجرب أبدا، فكيف اذن يمكن القنوط منه؟

اسرائيل اختارت دائما طريق اليمين ـ التسلح والاستيطان والتمترس من خلف الأسوار ومحاصرة المناطق وسكانها من خلال قوة عسكرية وحشية والاستمتاع بالاحسان الامريكي العابر والفاسد. ليس هناك طريق يُحدق وجود اسرائيل بالخطر أكثر من هذا الطريق. ومن يحتاج الى الدليل، مدعو للتمعن في حرب لبنان: جيش اعتاد التحرك في أزقة يقطنها الضعفاء، وجد نفسه فجأة أمام مقاتلين مسلحين وذوي عزيمة وبأس. النتيجة موضوعة أمام أعيننا. طواقم الدبابات التي اعتادت على مواجهة أمطار الحجارة والقنابل الحارقة في المناطق، واجهت في لبنان صواريخ قادرة على اختراق المدرعات، فعجزت عن التصدي لها. في الحرب القادمة، اذا حدثت لا سمح الله، سيجد الطيارون الأماجد هم ايضا أنفسهم في مواجهة مفاجآت غير معروفة وسيكتشفون أسلحة جو مدربة بدلا من السماء المفتوحة الخاضعة لإمرتهم. الجيش الذي قضى وقته في اعمال بوليسية سخيفة وتصفيات يائسة في مناطق الاحتلال لا يعرف كيف يخوض الحروب الحقيقية.

اليمين لا يملك أي رد على المخاطر المركزية التي تُحلق فوق رؤوسنا ـ الديمغرافيا والاسلام والتكنولوجيا. مستوطنة حمقاء اضافية وقنبلة ذكية اخرى لن تتمكن من انقاذنا من المخاوف التي تعاظمت في هذه الحرب ـ بسبب تزايد الأطراف الاصولية.

من المذهل أن يحظى النهج الخطير والفاشل الذي يهز اسرائيل من جهة لاخرى بهذه الشعبية المتزايدة خصوصا بعد الحرب التي برهنت بصورة صارخة عن عدم جدواها. بدلا من خروج الناس الى الشوارع مطالبين باجابات حقيقية، تراهم يتمترسون في دربهم القديم السيء أكثر فأكثر. الاحتجاج الوحيد الذي يتعالى يتمحور حول عدم وجود عتاد للاحتياط أو عدم توجيه ضربة قوية. ولكن حتى لو زودوا الجنود بعتاد ومياه أكثر، فماذا كان سيحدث حينئذ؟ هل كانت الكراهية تجاهنا ستتلاشى، وهل كانت ايران ستتوقف عن تهديدنا؟ وهل كان الفلسطينيون سيتخلون عن تطلعاتهم القومية ويرحلون الى اليمين؟ نحن نُجرب نهج اليمين المتجبر القائم على استخدام القوة والطغيان طوال 60 عاما تقريبا. نتائج ذلك مسجلة أمامنا بالدم والرهبة. أوليست هذه اللحظة القاسية حتى نُجرب ولو لمرة – وإن كان ذلك يأتي متأخرا جدا – البديل الذي لم نُجربه أبدا؟

جدعون ألون
(هآرتس) ـ 2006/8/20

الثلاثي: اولمرت وبيرتس وحلوتس فقدوا القدرة والاخلاقية على اتخاذ القرار

الحرب كشفت عن عوراتهم.. وكلما سارعوا لاخلاء مناصبهم كان افضل لهم وللدولة

■ ما الذي يقصده اهود اولمرت عندما يُصرح بأن الدولة لا تملك امتياز التمتع بالتحقيقات الداخلية وتوجيه الاتهامات المتبادلة؟ وما الذي يقصده عمير بيرتس عندما يوضح أن لجنة التحقيق التي سارع الى تعيينها لن تبحث عن الاخفاقات وانما ستقوم بدراسة الجيش حتى تستخلص العبر من اجل المستقبل؟ وما الذي يقصده دَان حلوتس عندما يُصرح بأن الجيش كله جدير بالفحص، ولكن المطلوب الآن هو التركيز على الجولة القادمة الوشيكة؟ ثلاثتهم يقصدون أمرا واحدا ـ منع تشكيل لجنة تحقيق رسمية تمتلك وسائل تحقيق حقيقية وأسنانا حادة قابلة للغرس في أجساد المسؤولين عن الفوضى التي لحقت بالدولة في شهري تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس)، ولكنهم يخفون دوافعهم خلف تعليلات متزلفة ومصطنعة. وهذا الثلاثي لا يدرك أنه قد فقد مصداقيته تماما، وكذلك قدرته على ادارة الدولة وقيادة الجيش وخصوصا صلاحيته ومرجعيته الاخلاقية لارسال الجنود الى الحرب القادمة. رئيس الوزراء ووزير الدفاع اللذان قررا شن حرب كارثية بعد تشاور استمر بضع ساعات فقط، ورئيس هيئة الاركان الذي فشل في اعداد الجيش للمهمة وطرح تصورا غير واقعي للمجريات والنتائج المتوقعة – لا يستحقون البقاء في مناصبهم. القاعدة الأساسية القائمة على الثواب والعقاب تستوجب استقالتهم الفورية. عزمهم على مواصلة مناصبهم هو وقاحة لا مثيل لها: على أساس أي قدرات وانجازات تبرهنت في الشهر الأخير، يفترض أن يواصل الجمهور إيداع مصيره في أيديهم؟

لو أن اولمرت وبيرتس وحلوتس يقومون غدا صباحا ويصرحون بأنهم سيغادرون الخدمة العامة، لكانت هناك جدوى من عدم تشكيل لجنة تحقيق رسمية، بما تنطوي عليه من جهد قانوني، والاكتفاء بطواقم تفتيش خارجية في الجيش واجهزة الطوارىء المدنية ومنطقة التماس بين هيئة الاركان والمستوى السياسي. إلا أن الثلاثة يتشبثون بمناصبهم من خلال دوافع غريبة: ليست مصلحة الدولة هي التي تنتصب أمام أعينهم، وانما الحاجة الى انقاذ ماء وجههم. هم يحاولون عدم دخول سجل الدولة كفاشلين لم يكن لهم مثيل منذ حرب الغفران، ويحاولون تكريس الاعتقاد بأن ما حدث لهم هو مجرد خلل فقط. هم يسعون الى التغطية على اخفاقاتهم المدوية في الاعمال وفي القرارات خلال الفترة القادمة، وهذا في الواقع جوهر الخطر.

اولمرت، بيرتس وحلوتس اثبتوا عدم قدرتهم على اتخاذ القرارات الصائبة مع انهم حاولوا المرة تلو الاخرى الظهور بمظهر من يقوم باتخاذ قرارات مصيرية وغير خالية من الاعتبارات الغريبة بالنسبة للناس وحياتهم. واذا كان القرار الحاسم الاول بالخروج الى الحرب قد نبع من عدم التجربة، وعدم القدرة على تنبؤ خطوة واحدة الى الامام، فان القرارات التي اتُخذت خلالها، خصوصا عند النهاية، قد دللت على أن هؤلاء الثلاثة يتحركون بدوافع غريبة. هذا ينطبق على قرارهم استخدام وحدات الكوماندو في العمق اللبناني التي كان انجازها الأساسي عودة الجنود الى أهلهم بسلام (نسبيا)، وكذلك القرار البائس بارسال فرق الاحتياط نحو الليطاني في يومي الحرب الأخيرين. هم طرحوا ذرائع عسكرية من وراء هذه القرارات، إلا أن هدفهم كان انتزاع «صورة للانتصار» حتى يُبرزوها أمام الناس. عملية الكوماندو في بعلبك أمس تدخل ضمن دائرة الشك هذه، فكيف تتساوق مثل هذه العملية مع موافقة اسرائيل على وقف اطلاق النار؟

القيادة العليا والارادة «السلطوية» لا تُكتسبان فقط من خلال اصدار الأوامر والاجراءات الرسمية. هذان الأمران يتجسدان من خلال المرجعية الاخلاقية والمصداقية الشخصية. اولمرت وبيرتس العشرين من آب (اغسطس) 2006 ليسا اولمرت وبيرتس عند تشكيل الحكومة، وحلوتس اليوم ليس حلوتس الذي دخل الى رئاسة هيئة الاركان. الحرب القاسية كشفت عوراتهم بصورة لا يمكن التغطية عليها، خاصة في عهد الحرب التي تجري من خلال بث حي. هم لن يكونوا قادرين على إرسال الشعب والجيش الى الحرب القادمة الوشيكة حسب قولهم، لأنهم فقدوا مصداقيتهم للقيام بذلك. كلما سارعوا الى اخلاء مناصبهم، كلما كان ذلك أفضل لهم وللدولة.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيس في الصحيفة
(هآرتس) ـ 2006/8/20

لجنة التحقيق الرسمية يجب ان تحقق في امرين كيف بدأت الحرب، وكيف انتهت؟

■ في اليوم الثالث، أو الرابع من حرب يوم الغفران، وصلت «دبلة»، الملجأ المحصن لقيادة الجنوب في محاربة المصريين. كان الملجأ المحصن مليئا بالقادة، وبالخرائط، وبأجهزة الاتصال وضجة العمل الصاخبة. صدرت عن اجهزة الاتصال صرخات الموت للمحصورين في المواقع العسكرية. كان الجو حارا، ومزدحما.

في زاوية الملاجىء المحصنة، بملاصقة الجدار، التقيت العميد يعقوب حسداي، وهو صديق قديم من ايام حركة الشبيبة و «مثير مشاكل» معروف في الجيش الاسرائيلي. ألصق بنبتة الجدار هذه لقباً غير مهم وتابع فقط ما يحدث من زاويته. «أترى كل هؤلاء؟» ووجه يده الى الألوية الذين كانوا هناك، «لن يكونوا بعد يوم من الحرب».

بعد مضي زمن عُين حسداي محققا في لجنة أغرنات، لكن جزءا كبيرا من اولئك المتعجرفين كان قد طار من الجيش الاسرائيلي.

سيكون خطأ استراتيجيا من قبل قادة السلطة والجيش اليوم في اسرائيل أن يفترضوا أن تعيين لجنة فحص امنون ليبكين شاحك ورفاقه الألوية وتحويل المليارات الى السلطات المحلية والى جيوب المتضررين سيُسكنان الجو. حدث الكثير جدا في هذه الحرب مما لن يُمكن من الانتقال الى جدول الاعمال الطبيعي. وسواء أكان الأمر مبكرا أم متأخرا سيصل الاحتجاج الى قمم ولن يكون خيار آخر ـ سيقيمون لجنة تحقيق رسمية. يقولون: إن لجنة كهذه ستضطر الى أن تعمل سنة وأكثر وستضيع الوقت المناسب.

لم تهتم لجنة أغرنات للتحقيق في اخفاقات يوم الغفران بألف تفصيل. لقد قررت أن تحصر اهتمامها في أحداث يوم واحد في الحرب – الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) الفظيع ـ واشتقت منه سائر الايام.

لجنة التحقيق التي ستقوم اليوم ايضا، تستطيع هذه المرة أن تحصر اهتمامها في أمرين:

ـ كيف بدأت الحرب؟

ـ كيف انتهت؟

في السؤال الاول يجب أن يُسأل فقط عدد محدود من الشهود: كيف اتُخذ القرار في الحكومة؟ ما الذي سلُم في التقارير الى رئيس الحكومة ووزرائه، وما الذي عرفوه قبل أن أُطلقت الرصاصة الاولى وهل اتخذوا القرار برغم علمهم ما علموا، اذا علموا؟.

عدة ايام أو اسابيع، وعدة شهود من الحكومة والجيش، وسيكون الجواب واضحا وتكون النتيجة واضحة كما يبدو ايضا: عُزل اريئيل شارون عن ولاية عمله وزيرا للدفاع لأنه «لم يرَ المولود».

السؤال الثاني لاذع ومُر كاللعنة: كيف انتهت الحرب؟ وبكلمات اخرى: من الذي أرسل 34 جنديا وقائدا ليموتوا، عندما كان قد أصبح معلوما التحضير لوقف اطلاق النار؟

دائما، في جميع الحروب، حاولوا «تحسين المواقف» قُبيل وقف اطلاق النار، ولكن لم يفعلوا في مرة ذلك والموعد معروف. على العكس: من اللحظة التي عُرف فيها عن وقف اطلاق النار، جهدوا في الجيش الاسرائيلي قدر المستطاع لمنع الضحايا. وكنت شخصيا شاهدا سمعت توجيها هاتفيا لحاييم بارليف موجها الى اريئيل شارون في حرب الغفران. توسل بارليف قائلا «اريك، في هذا المساء سيدخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ. منذ هذه اللحظة، كل ضحية لا داعي لها.. أريدك أن تحافظ على الجنود».

قال رجل مسؤول رفيع في جهاز الأمن، على قناعة من أنه يجب أن تقوم لجنة تحقيق رسمية، أول أمس بلغة يأس: من الذي سيقود الاحتجاج الذي سيفضي الى انشاء اللجنة؟ لا يوجد أحد! كما يقول، ستبحث السلطة عن مُحدثي الاحتجاج الكامنين وتغلق أفواههم بالمال، بالمال الكثير، تحت غطاء مشاريع «اعادة البناء». «بادي بدا من المهم للسلطة أن تغلق أفواه رؤساء المجالس والبلدات».

لم يعلم أحد بموتي اشكنازي قبل يوم من نصبه خيمة الاحتجاج قبالة ديوان رئيس الحكومة، ولم يؤمن أحد بنجاح «الأمهات الأربع» في لبنان.

سيأتي الاحتجاج هذه المرة كما يبدو من أفراد الاحتياط الذين جروا على التلال من هنا الى هناك، ومن هناك الى هنا، وكانوا مثل دجاج في المسلخ، وسيأتي الاحتجاج من قبل العائلات الـ34، أو بعض منها، التي فقدت أعزاءها في اليومين الفاضلين من الحرب قبل وقف اطلاق النار.

واذا لم يحدث هذا، فيبدو أننا نستحق ذلك.

ايتان هابر
رئيس ديوان رابين سابقا
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/8/20

الحرب القادمة ستكون صاروخية وتحديدا مع ايران وسورية وحزب الله وحماس

مواطن لبناني يقف بين حطام بيته ويحمل صورة لزعيم حزب الله السيد حسن نصر الله

■ لا يوجد في انتهاء الحرب الحالية في لبنان وعودة الهدوء ما يُضلل – يفهم هذا أكثر الاسرائيليين. تحت غطاء الهدوء خاصة تتجمع غيوم سوداء من جهة سورية وايران، وهما دولتان لا تُجهدان نفسيهما في اخفاء نيتهما على مهاجمة اسرائيل يوما ما. اليوم، في ضوء ما يرانه نجاحا لحزب الله، قد يكون ذلك هجوما حاشدا باستعمال الصواريخ على وسط البلاد وشمالها، وقد يكون ذلك ايضا بمشاركة حزب الله وحماس. في المستقبل، اذا نجحت ايران في تطوير سلاح ذري، فقد تكون القصة وجودية.

ـ كيف يجب أن تبدو سياسة اسرائيل الجديدة، بازاء التهديدات الناشئة؟

ـ لاسرائيل مشكلة مع جميع أنواع الصواريخ: ابتداء بالصواريخ المضادة للدبابات، وصواريخ القسام، والكاتيوشا، والصواريخ المضادة للسفن، حتى صواريخ ارض ـ ارض بعيدة المدى. يجب على اسرائيل أن تبذل جهدا تكنولوجيا متعدد النُظم للتغلب على الضعف الذي بدا في الشهر الأخير.

ـ لم تستعمل اسرائيل صواريخ ارض ـ ارض في تاريخ حروبها. لقد اعتمدت على سلاح الجو لأهداف بعيدة، وانكشفت اليوم مشكلة هذا السلاح: فقصفه جراحي لا يُحدث التأثير الواسع المطلوب للردع. قد يكون الصاروخ أحمق، لكن ضرره غير جراحي. لا يوجد أي سبب لئلا ترد اسرائيل في الحرب القادمة بنفس النوع من السلاح الذي يُطلق عليها. من اجل ذلك يجب التسلح بآلاف الصواريخ، توجه الى أهداف العدو. سيفهم الايرانيون هذا فهما حسنا. كما تذكرون، صواريخ السكاد العراقية التي ضربت طهران، هي التي جعلت ايران توافق على وقف حرب السنين الثماني لصدام حسين في سنة 1988.

ـ اذا كانت الحرب القادمة صاروخية، فان على اسرائيل أن تُعد تعزيز طوارىء حقيقيا لجميع نُظم الحياة. يجب أن يكون اعداد الملاجىء جاهزا، وذا جدوى ومباشرا، وكذلك نُظم الحياة الاستراتيجية. اذا عرف الجانب الثاني كيف ينزل تحت الارض وقت القتال، فلا يوجد ما يدعو اسرائيل الى ألا تعرف تنفيذ ذلك في الزمن الصحيح.

ـ لا تستطيع اسرائيل أن تستمر وحدها. في حرب عالمية لمواجهة ايران المجنونة والاسلام المتشدد، يجب على اسرائيل أن تدخل في أحلاف. توجد حاجة الى ثلاثة أنواع من الأحلاف: حلف دفاعي مع الولايات المتحدة لردع ايران؛ وعضوية في حلف الناتو؛ وحلف مع الدول السنية في الشرق الاوسط بادارة امريكية. الخوف في دول الخليج، وفي مصر وفي الاردن من تعزز كبير جدا للعنصر الشيعي في الشرق الاوسط، خوف كبير؛ سيستطيع الحلف السني أن يتعاون تعاونا مكشوفا وسريا مع اسرائيل.

ـ منذ الحرب العالمية الثانية لم تشب معاداة حكومية هوجاء للسامية كما في ايران. لا يستطيع مجلس الأمن أن يتجاهل ذلك بعد، وهنا يوجد مكان لسياسة امريكية ـ اوروبية حازمة لعزل ايران حتى خنقها. لا تستطيع الامم المتحدة أن تكتفي بذكر الكارثة، في حين أنها تأخذ اليوم بنفس سياسة إغماض العيون كما كانت الحال في الثلاثينيات. يوجد ما يكفي من الاجهزة المشايعة لاسرائيل التي تستطيع التظاهر حيال سفارات ايران في أنحاء العالم لاحراج النظام في طهران، مع تأكيد معاداته المرضية للسامية. هذه خطوات حيوية فائدتها معها: إن مجرد احرازها فيه ما يمنع المعركة الآتية، بانشاء ردع صحيح وبالايضاح للطرف الثاني أن اسرائيل لا توجد لها أية نية للخضوع لنزواته المجنونة.

غاي بخور
كاتب مستشرق
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/8/20

اسرائيل دخلت الحرب في لبنان لتحرير اسيرين وقتلت 200 فلسطيني لتحرير اسير ولم تنجح

■ لنفترض ان حزب الله كان سيصرح قبل الحرب بأن رون اراد موجود بيديه وأنه مستعد لتسليمه لاسرائيل مقابل (600) سجين من كل صنف ولون. هل كان احد ما سيمنع الحكومة عن عقد هذه الصفقة؟ او هل كان احد ليقول لها توجهي للحرب لانقاذ أراد شريطة ان لا نستسلم مرة اخرى لحسن نصرالله؟ عائلة رون اراد واصدقاؤه كانوا سيخرجون الى الشوارع مع اللافتات فورا مجندين الاف المواطنين الذين لا يفهمون لماذا لا توافق حكومتهم على التبادل حول اراد نفسه بينما كانت قد اعطت حزب الله بعض السجناء مقابل معلومات فقط في السابق. في الاسبوع الاخير تم البحث في صفقة مصرية تطلق فيها اسرائيل سراح (600) سجين فلسطيني ومن بينهم الاحداث ومن قضوا سنوات طويلة في السجون مقابل جلعاد شليط. بعد مدة قصيرة كما نأمل سيقدم عرض مماثل للحكومة اللبنانية (التي ستلعب وفقا لقواعد حزب الله). وزيرة الخارجية تسيبي لفني ستشدد لهجتها مرة اخرى ضد الارهاب وتقول ان القرار (1707) يلزم لبنان باعادة الاسرى من دون مقابل. عمير بيرتس سيقول شيئا ما «بالصورة الواضحة جدا» وآفي ايتام سيصر على انتحار الحكومة من صخرة المتسادا قبل مبادلة الاسرى على هذه الطريقة. ولكن الاسرى لن يعودوا الى بيوتهم بسبب ثرثرة السياسيين وحدها.

قبل (39) يوما شنت اسرائيل حربا قالت انها تهدف الى اعادة المخطوفين – الا انها ارادت عمليا تلقين حزب الله درسا سواء في قضية الاختطاف او قتل الجنود الثمانية في نفس العملية. في تلك الايام أدار الجيش الحرب ضد قوات أضعف بكثير في القطاع وقتل اكثر من 200 شخص ردا على عملية الاختطاف ولتعليم حماس والجهاد درسا وان الجيش الاسرائيلي لا يسلم باختطاف جنوده. هذا الجيش عاد من الجبهتين من دون استعادة اسراه لدى الطرف الآخر. أولم تحن مرحلة التفاوض مرة اخرى؟ اسرائيل ادعت دائما انها لا تفاوض في ظل التهديدات الارهابية. ولكن المسألة الان تدور مع حكومة لبنان التي بدأت في الاسبوع الماضي الحفاظ على حدودها. صحيح أن حزب الله عضو في هذه الحكومة ولكن لا ضير في ذلك ومن الممكن تجاهله، ذلك لان المسألة هنا ليست مصلحة عائلات المخطوفين وانما مصلحة الدولة كلها وذلك لان اسرائيل تريد مساعدة الحكومة اللبنانية في استعادة زمام الامور بعد الحرب التي فرضت عليها بسبب حزب الله. هي تتشوق لمنح حكومة لبنان ورقة تساعدها على زيادة اسهمها في مواجهة حزب الله. ولذلك قد توافق على تسليمها السجناء اللبنانيين وان تصافحها ايضا. هذا الامر كان ممكنا ايضا من دون حرب ولكن الحرب قد جرت وأصبحت حقيقة واقعة.

الان علينا ان نجرب محاولة اخرى فقط، استبدال حكومة لبنان بالحكومة الفلسطينية ولكن كيف يمكن المقارنة بين الحكومتين؟ سيقول المعترضون ان الحكومة الفلسطينية هي حكومة ارهاب اما الحكومة اللبنانية فهي حكومة نزيهة ومنتخبة ويتحدثون فيها بالفرنسية والانجليزية. وماذا عن وزراء حزب الله المشاركين في الحكومة؟ هم اثنان فقط. ولكن فجأة تبين أن السلطة الفلسطينية تعرف ايضا اختراع خلط الوزراء وربما يكونون حكومة الوحدة الوطنية خلال الاسابيع القادمة والتي تضم قليلا من فتح وقليلا من حماس وقليلا من الجهاد مع بعض التوابل الاخرى. وماذا ان طلبت هذه الحكومة عقد صفقة التبادل مع اسرائيل؟ هل ستقول اسرائيل للحكومة اللبنانية نعم وتقول لنظيرتها الفلسطينية لا؟ وربما نقول لا للحكومتين ونشن الحرب مرة اخرى؟ أو أننا قد نقول نعم ولو لمرة واحدة.

لا سمح الله، ان قلنا نعم الان فلماذا خرجنا للحرب إذن؟

تسفي برئيل
مراسل الصحيفة للشؤون العربية
(هآرتس) ـ 2006/8/20

حرب لبنان اثبتت ان رئيس حكومة اسرائيل يجب ان يكون عسكريا مجربا

استقالة اولمرت ستؤدي لاستقالة حكومته وفتح الطريق امام انتخابات جديدة

■ من المناسب أن يزن رئيس الحكومة الاستقالة الآن. استقالته ستفضي الى استقالة الحكومة كلها، وبهذا سيُمهد الطريق لانتخابات جديدة، وفي أسرع وقت.

من الواضح أن الفهم السياسي يقول لرئيس الحكومة ألا يفعل ذلك ـ أن ينتظر، وأن يرفض مطالب انشاء لجنة تحقيق، وأن يدع العاصفة تسكن – وأن يبقى. لكن هذا لن يجوز. وسواء أكان الأمر مبكرا أو متأخرا ستنشأ لجنة تحقيق ـ كما في 1973 وكما في 1982. بعد حرب يوم الغفران عارضت غولدا مئير اقامة لجنة تحقيق ـ لكنها قامت، كما عارض مناحيم بيغن اقامة لجنة تحقيق بعد حرب لبنان (الاولى) ـ لكنها قامت. في نهاية الأمر اضطر كلاهما الى الاستقالة.

هذا ما سيحدث هذه المرة كما يبدو، لأنه يصعب أن نتخيل أن رئيس الحكومة ووزير الدفاع سيستطيعان الاستمرار في عملهما. يوجد غضب عظيم لدى الجمهور – لدى مئات الآلاف الذين كانوا مُعرضين ما يزيد على شهر لرشقات صواريخ لا تنقطع وشعروا بأن السلطات قد نسيتهم؛ ولدى جنود الاحتياط الذين شعروا بأنهم رموا بهم في معركة بلا معدات مناسبة ومع أوامر متناقضة. رئيس الحكومة ووزير الدفاع اهتزا في اثناء الحرب بين اقوال العجرفة وبين الاحجام وعدم القدرة على القرار – ورأى الشعب كله وسمع. إن من يعتقد أن هذا الغضب سيجوز ـ مخطئ: لن يجوز هذا، وسيتغلغل عميقا والى قمم عالية. إن ما يجب ضمانه الآن، ألا تصبح أزمة الثقة بالحكومة أزمة ثقة بالنظام الديمقراطي. ليس مصير اولمرت وبيرتس هو الأمر المُلح – بل مستقبل الشعب ومستقبل النظام.

من يعتقد أن كل شيء على ما يرام، فليس له ما يخافه من انتخابات جديدة.

حصلت هذه الحكومة على سلطة في الانتخابات الأخيرة لتنفيذ خطة الانطواء. من يعتقد مثلي أيضا أن هذه أفضل الطرق للتقدم من مضاعلة مقادير النزاع، يجب عليه الاعتراف أنها لن تكون مُلحة في الفترة القريبة. يجب الآن اعادة البناء، والشفاء، والتشجيع. لا تستطيع حكومة جريحة أن تفعل ذلك، وسيكون اعضاؤها مشغولين في حفظ بقائهم وفي الاتهامات المتبادلة – سواء أكان ذلك بازاء لجنة تحقيق أو بازاء غضب الجمهور. لن يستطيعوا أداء عملهم.

ربما اذا أُجريت انتخابات في القريب، فانني لن أُحب نتائجها شخصيا: لكن ليس هذا هو السؤال. أصبح واضحا الآن كالشمس أنه لا يمكن أن يترأس حكومة اسرائيل رجلان بلا تجربة ومعلومات عميقة في موضوعات الأمن، والجيش والسياسة. إن من يملك التجربة ايضا قد يخطئ، (وكانت أمور كتلك في الماضي) ـ لكن من لا يملك هذه التجربة، لا يعرف أي الاسئلة يسأل الجيش وأي المطالب يُقدمها اليه. رأينا جميعا النتائج. للجمهور الحق في أن يقرر هل يريد هؤلاء القادة أو يستبدلهم. لا يجب ترك هذا العمل لهذه اللجنة أو تلك أو لثوران المشاعر في وسائل الاعلام. وُجدت الانتخابات من اجل ذلك – هذا هو جوهر الديمقراطية.

شلومو أفنيري
محاضر في الجامعة العبرية
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/8/20

الحرب لا تثبت نجاح الاستيطان.. والاحتلال هو الاحتلال

قمع الجيش للفلسطينيين يفسر فشله امام حزب الله

■ حرب لبنان لم تثبت فشل سياسة الانسحاب أحادي الجانب، ولم تحول الاحتلال الى منطقي وأخلاقي أكثر. وفي أعقابها، لم تزدد في المجتمع الاسرائيلي عوامل الاشتياق لقطاع غزة أو لبنان. ربما زادت قوة اطلاق صواريخ القسام من قطاع غزة قوة المعسكر الذي طالب بأن يكون الخروج (من غزة) باتفاق، ولكنه مع ذلك لم يكن قويا الى الحد الذي يطالب به بالعودة للاستيطان هناك. فالاستيطان، والمستوطنات في غزة، تدافع عن اسرائيل ضد اطلاق الصواريخ أو ضد العمليات الارهابية. بل انها ساعدت في أن تستحوذ الجيش الاسرائيلي بأن يبقى منحصرا في مهامه هناك، وأن توقع الضرر باسم وعدالة نشاط هذا الجيش. فهذا الانسحاب السريع لقوات الاحتياط من لبنان يثبت حاليا أنه ايضا في هذه الجبهة لا يوجد أي تأثير أو أي ندم على هذا الانسحاب من هناك قبل عدة سنوات. وربما لم يُفعل ذلك بنوع من الحكمة، بل ربما جرى تفويت الفرصة لاتفاق سلام مع سورية، بل ربما لم يتوقع أحد تعاظم قوة حزب الله على هذا النحو، ولكن، لا أحد فكر بأن اسرائيل كان يجب عليها أن تستوطن في لبنان لفترات.

إن الاستيطان في المناطق ما زال يجثم على عنق الدولة كحجر الرحى، وما زال يشل كل امكانية للتطبيع الحقيقي مع الدول العربية، حتى مع تلك الدول التي لها مصلحة مشتركة مع اسرائيل في مواجهة الاسلام المتطرف. لا يمكن الطلب من المواطنين اللبنانيين، السعوديين أو الاردنيين والمصريين أن يتضامنوا مع اسرائيل في الوقت الذي ما زالت فيه اسرائيل لا تخفض قوة قبضتها الخانقة على ملايين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها. واجراء المفاوضات مع المندوبين الفلسطينيين ما زال مصلحة اسرائيلية من الدرجة الاولى.

ففي السياسة الفلسطينية توجد تغييرات شبه يومية وتطورات لا بد من ملاحظتها، لكن هذه الحكومة تعمى عن رؤيتها. فقد اعتُقل أمس الاول نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، وباقي اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ما زالوا معتقلين، ونحن نشك فيما اذا كانت مثل هذه السياسة، وهذه الخطوات، تقدم السياسة الاسرائيلية وتنفعها، أو على الأقل اطلاق سراح الجندي جلعاد شليط. لقد كان من الأجدر باسرائيل أن تشجع جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية بين فتح وحماس، وتشجيع وثيقة الأسرى، والمبادرة المصرية لاطلاق سراح سجناء وسجينات من الأسرى القدامى في السجون لكي تبدأ هذه الخطوة بتحريك عملية من نوع ما، وذلك لأن الفراغ السياسي قد يحول غزة الى جنوب لبنان جديد. بل حتى إن اطلاق صواريخ القسام يجب أن نجرب ايقافه باتفاق سياسي. إن عمليات عسكرية، قوية ومحكمة بالقدر الذي نريده، لن تحقق الأهداف التي يمكن لاتفاق مقبول على الطرفين أن يحققه.

في مستوطنة عالي والتي قُتل فيها ثلاثة من المستوطنين في حرب لبنان، يسود نوع من التفكير بأن الحرب زادت الفرصة بأن «الحرب أثبتت مصداقية الاستيطان». وهذا كذب فاضح ارتكز على تعبئة عسكرية عقائدية. ونوع من العبادة لحرب ضد العرب دون أي استعداد للتنازل أو التحاور. إن المستوطنات والاحتلال هما كارثة لاسرائيل حتى وإن تطوع المستوطنون للجيش الاسرائيلي وقتلوا مثل جنود آخرين، ولا يمكن أن يكون لموت جنود من عالي ما يعطي شرعية لاستمرار الاستيطان هناك.

إن الاموال التي تم توظيفها هناك، كان يمكنها أن تمنع حالة الفقر والفاقة في مدن الشمال في الجبهة الداخلية. وان قمع الجيش الاسرائيلي للفلسطينيين على مدى سنوات طويلة، يوضح، ولو جزئيا على الأقل، ضعفه أمام حزب الله. فلا يمكن السماح للمستوطنين أن يقوموا بتبييض مشروع الاستيطان بسبب الحرب في لبنان، حتى وإن كانت حكومة اولمرت لا تريد تنفيذ خطة الانطواء الآن. فحكومة تذهب، وحكومة تأتي، والحاجة الى انهاء هذا الاحتلال ما زالت قائمة.

اسرة التحرير/ افتتاحية
(هآرتس) ـ 2006/8/20